

المستخلص

عفيفة بجاي شوكت. التضخم الركودي من البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة متاحة للعراق. (أطروحة دكتوراه) . - الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٧ .

فرضية الدراسة :

التضخم الركودي ظاهرة اقتصادية تفترض اصلا توافر اقتصاد رأسمالي صناعي بقواه وعلاقاته الانتاجية ومؤسساته واليات عمله، وحيث ان البلدان النامية هي جزء من الاقتصاد العالمي الذي انبثق عن التطور التاريخي للراسمالية، فان هذه البلدان تخضع لشروط عمل القوانين الاقتصادية التي تسيطر الاقتصاد العالمي، وبالتالي فانه بالامكان انتقال هذه الظاهرة الى تلك البلدان ولكن ليس بوصفها تضخماً مصحوباً بالركود، وانما بوصفها ركوداً مصحوباً بالتضخم، وذلك لكون البلدان النامية تفتقر الى شروط انبثاق هذه الازمة او الظاهرة من حيث الاليات.

هدف الدراسة:.

سنحاول في هذه الدراسة التمييز بين ظاهرة التضخم الركودي في البلدان الراسمالية وبين ما يسود في البلدان النامية من ركود مصحوب بالتضخم من حيث تفسير الظاهرتين، الامر الذي يتطلب المرور بتجربة المجموعتين مع هذه الظاهرة، وتقصي اسبابها ونتائجها واستعراض أهم ما ورد في الأدبيات الاقتصادية لتفسيرها .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المقارن اذ تم عرض تحليلات المدارس الاقتصادية المعاصرة للظاهرة ومناقشتها بمنظور مقارن ومحاولة مقارنتها بواقع الظاهرة في البلدان النامية.

هيكل الدراسة :

لغرض الاحاطة التفصيلية بكامل جوانب الدراسة فقد قسمت الى اربعة فصول اعقبها استنتاجات وتوصيات ناقش الفصل الاول موضوع الازمة الاقتصادية ضمن عنوان رئيسي هو مدخل مفاهيمي في الازمة الاقتصادية واشتمل على ثلاثة مباحث ، الاول مدخل مفاهيمي في الازمة وتطرق الثاني الى الازمة الاقتصادية في الفكر والتاريخ الاقتصادي وناقش الاخير مقاربات في تحليل الازمة الاقتصادية لدى مدارس اقتصادية مختارة . اما الفصل الثاني فقد تناول ازمة التضخم الركودي في الاقتصادات الراسمالية وذلك من خلال ثلاثة مباحث يبغى الاول توضيح اليات حدوث ازمة التضخم الركودي و الثاني يهدف الى مناقشة البيئة الاقتصادية ومظاهر الازمة في البلدان الراسمالية فيما تناول الثالث الموقف الفكري للمدارس الاقتصادية المعاصرة من ازمة التضخم الركودي .

وعالج الفصل الثالث ظاهرة التضخم المصاحب للركود في البلدان النامية وتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث يسعى الاول الى توضيح مسببات الظاهرة بالعلاقة مع الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية بينما الثاني يبين

مسببات ومظاهر الظاهرة بالعلامة مع ازمة التضخم الركودي في البلدان المتقدمة والثالث وفر تفسير التضخم الركودي في البلدان النامية بين الفكر التنموي والفكر الليبرالي. اما الفصل الرابع اخذ على عاتقه ظاهرة التضخم المصاحب للركود في الاقتصاد العراقي وتم ذلك من خلال مبحثين : الأول الاختلالات في الاقتصاد العراقي متغيرات مختارة. والثاني معالم السياستين النقدية والمالية في العراق ومدى فاعليتها في التعامل مع ازواج الركود والتضخم في الاقتصاد العراقي.